Π††Â «»Ÿ« †«"»ËŸÍ†Π≤ 01/06/2003 6:07 PM Page 1

سمو ولي العهد يدعو الثماني «الاغنياء» الى تحمل مسؤولياتهم تجاه الدول النامية:

أنظمتنا الحديثة تحقق المساواة وتكافح التفرقة والتمييز

سمو ولي العهد يتوسط قادة الدول المشاركة

سمو ولي العهد يغادر جنيف

قدمنا ٧٦ مليارا خلال ٣ عقود لدفع عجلة التنمية في ٧٢ دولة

العولمة لا تعني فتح الاسواق فقط بل الحد من الفقر والجوع والمرض

لا دين ولا وطن ولا جنسية للارهاب ومحاربته تتعدى قدرة بلد بمفرده

كتب: رئيس التحرير

رغم كثرة الاوراق التي قدمها قادة الدول الثماني اعضاء قمة ايفيان وكذلك الرؤى التي طرحتها الدول المدعوة الى هذه القمة الا ان رؤية المملكة جاءت واضحة وجلية وجامعة لكل القضايا المطروحة على الساحة الدولية والاقليمية بجميع مفرداتها مثل السياسة والاقتصاد والسلام والتنمية وكذلك توضيح خطى المملكة التي تسير بها تجاه المستقبل.

ولقد جاءت الرؤية التي طرحها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني معبرة عن واقع وطموحات منطقة الشرق الاوسط وما يطلبه العالم ولا سيما الدول النامية من الثماني الاغنياء في قمتهم التي تستضيفها فرنسا لعام ٢٠٠٣ وفي ما يلي عرض للرؤية التي طرحها سمو ولي العهد:

تطورات الاقتصاد الدولي والنظام التجاري العالمي

استهل سمو ولي العهد رؤية المملكة بعرضه للوضع الاقتصادي فجاء: لقد واصلت الاقتصاديات النامية كمجموعة نموها، بفضل جهودها الاصلاحية، غير ان التفاوت في الاداء لا زال كبيرا بين هذه الدول. حيث لا زال كثير من الدول النامية يعاني من اعباء الديون وتدني مستوى الانتاجية وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي، الامر الذي يتطلب من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية مساعدة هذه الدول في سعيها لتبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية الكفيلة بدعم التنمية.

ويقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة عبء تبديد مخاوف الدول النامية وشكوكها تجاه عدالة النظام التجاري العالمي من خلال تبني قواعد عادلة للتجارة الدولية، وتنفيذ التزامات اتفاقات اوروجواي، وبذل الجهد اللازم وتوفير الارادة السياسية لنجاح اجندة الدوحة للتنمية.

ومن المهم في هذا الاطار التصدي لتزايد النزعات الحمائية وتوتر العلاقات التجارية بين الاقتصادات الصناعية الكبرى. كما انه من الضروري العمل على ازالة الحواجز الكمية وغير الكمية والضرائب والاعانات المحلية التمييزية التي لا تزال تحد من قدرة الدول النامية على النفاذ الى الاسواق العالمية وبخاصة اسواق الدول المتقدمة. فالتنمية الدولية مصلحة مشتركة، وانفتاح الاسواق شرط ضروري لاستمرار الرخاء وتنميته. والدعم الكبير الذي تقدمه الدول المتقدمة لمنتجاتها يستبعد من السوق المنتجين الاكثر كفاءة، ويحرم الدول النامية من موارد مهمة هي بأمس الحاجة اليها لدعم جهودها التنموية.

وايمانا من المملكة باهمية منظمة التجارة العالمية فقد سعت الى الانضمام لعضويتها، وقطعت شوطا كبيرا في سبيل استكمال متطلبات الانضمام. ومن الضرورة التوجه نحو تحقيق عالمية منظمة التجارة العالمية باسرع وقت ممكن من خلال مساعدة الدول الساعية للانضمام بتيسير شروطه ومنحها المرونات الكافية التي تتناسب وظروفها التنموية، والتأكيد على ان تكون عملية الانضمام وفقا للقواعد المقرة في الاتفاقيات المعتمدة للمنظمة وان لا يطلب من هذه الدول التزامات تفوق ما التزمت به الدول الاعضاء.

المملكة واستقرار اسواق الطاقة

وفيما يتعلق بدور المملكة في استقرار اسواق الطاقة العالمية جاء في الرؤية السعودية انه ادراكا من المملكة العربية السعودية لدورها المؤثر في السوق البترولية الدولية، سعت لضمان استقرار السوق بما يخدم الدول المنتجة والمستهلكة ويخدم نمو الاقتصاد العالمي. ومن اجل ذلك فقد عملت المملكة على طمأنة الدول المستهلكة بضمان الامدادات ببناء طاقة انتاجية عالية لغرض مقابلة احتمال نقص الامدادات ايا كانت اسبابها، وعلى الرغم من التكاليف العالية لهذا الضمان. وقد برهنت الازمات التي مرت بها منطقتنا مصداقية سياسة المملكة وتوازنها.

ونظرا لان استقرار السوق البترولية يتطلب تعاون جميع الاطراف، الدول المنتجة والدول المستهلكة، فقد بادرت المملكة باقتراح «انشاء امانة عامة» لمنتدى الطاقة الدولي، يكون مقرها مدينة الرياض. وقد قطع الترتيب لانشائها شوطا كبيرا وتم اختيار امين عام للمنتدى. وتتطلع المملكة الى قيام امانة فاعلة تسهم في تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة بما يخدم استقرار الاقتصاد العالمي ونموه، مما يستدعي دعما متصلا من كافة الدول.

ومن المتعين في هذا الصدد معاملة البترول، بصفته سلعة استراتيجية ناضجة ذات اهمية للاقتصاد العالمي، معاملة تتناسب ومكانته هذه. ومما يدعو للاسف ما يلقاه البترول ومشتقاته من معاملة تمييزية بفرض ضرائب عالية والتي كان لها اثار سلبية على الطلب عليه، وحدت من الاستثمار في تطوير وتحسين استخداماته.

العولمة: الايجابيات والسلبيات

وعن العولمة وما تنتظره الدول النامية منها جاء عرض سمو ولي العهد:

ان موقف المملكة العربية السعودية من العولمة يرتكز على عدم اقتصارها على فتح الاسواق فقط بل يجب ان تشمل توسيع الفرص للجميع. وفي مفهومنا ان هدف العولمة هو السعي لتحسين جودة الحياة، والحد من الفقر، ووضع حد للجهل، ومعالجة المرض. ان العولمة تعني المنافسة، والمنافسة تعني استنهاض الهمم، ودفع الارادة، والمزاوجة والتآلف بين الاصالة والمعاصرة، والفهم الواعي المقتدر، والانفتاح والاعتراف بالاخر. فهي تفتح ابوابا واسعة امام الابداع والمبادرة، وتمثل قوة حيوية تتيح فرصا وامكانات غير مسبوقة وتفرض تحديات ومخاطر بما تمارسه من ضغوط على اقتصاديات الدول ونسقها الاجتماعية.

وحول رؤية سموه لمواجهة سلبياتها قال: وللحد من سلبيات العولمة لابد من مراعاة التسلسل السليم لخطوات تحرير الاسواق السلعية والمالية واجراء الاصلاحات الضرورية المساندة لذلك ومن المناسب العمل على تعزيز وتقوية المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من التصدي للازمات ومعالجة اثارها عند حدوثها، وتجنب فرض اسلوب واحد للتعامل مع العولمة، والعمل على احترام الخصوصية الثقافية.

ونظرا لاهمية التقدم التقني كشرط اساسي للمشاركة بايجابية في العولمة وللاستفادة منها، فمن الضروري العمل على تسهيل نقل التقنية للبلدان النامية ومساعدتها للاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات. في حين يقع على عاتق الدول النامية عبء العمل على ايجاد بيئة مواتية من خلال تفعيل آليات اقتصاد السوق واعطاء الدور الرئيس للقطاع الخاص.

وتشير الدلائل الى ان العولمة جعلت من تخفيف حدة الفقر تحديا معقدا، غير ان التصدي له يمثل ضرورة ملحة من خلال تبني سياسات اصلاح شاملة. وقد ازدادت بالفعل فرص تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر وتحقيق اهداف التنمية في البلدان الفقيرة بفضل جهود الاصلاح وجهود تخفيف اعباء الديون عن الدول المثقلة بها. ومن الواضح ان هذه الجهود لا زالت اقل من المطلوب، فلا زال المزيد من العمل مطلوبا لا سيما في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقلب اسعار السلع الاساسية.

دور المملكة في دعم الدول النامية

وتطرقت الرؤية السعودية الى دور المملكة في مساعدة الدول النامية وجاء في هذا الصدد: مما يحد من جهود الدول النامية في خفض الفقر وتحقيق اهداف الالفية التنموية التراجع في تنفيذ تعهدات التنمية التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها منذ سنوات بتخصيص ما نسبته ٠,٧ بالمائة من دخلها القومي بالمساعدات التنموية. بينما ساهمت المملكة في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بالرغم من كونها دولة نامية وذات احتياجات مالية متزايدة. فقد بلغ جملة ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض انمائية ميسرة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الاطراف خلال الثلاثة العقود الماضية نحو ستة وسبعين مليارا وثلاثمائة مليون دولار. ومثلت تلك المساعدات ما نسبته حوالي ٤ بالمائة من المتوسط السنوي من اجمالي الناتج المحلي للمملكة في تلك السنوات بما يتجاوز هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحددة من قبل الامم المتحدة. وقد استفاد من ذلك العون اثنتان وسبعون دولة نامية في مختلف القارات منها ٤١ دولة افريقية و٢٣ دولة اسيوية وثماني دول نامية اخرى وشملت هذه المساعدات القطاعات الاساسية للتنمية من تعليم وصحة وبنية اساسية. كما بادرت المملكة الى المساهمة بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون عن الدول المثقلة به لدى صندوق النقد الدولي، بل ان المملكة بادرت باعفاء عدد من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها عام ١٩٩١م وذلك قبل انطلاق المبادرة الدولية في هذا الشأن.

متطلبات التنمية المستدامة في العالم العربي

وحول متطلبات التنمية المستدامة في الدول العربية قال سمو ولي العهد: لقد خطت الدول العربية فيما يتعلق بالتعاون العربي المشترك، خطوات ملموسة نحو اقامة منطقة تجارة حرة. حيث بدأت التنفيذ عام ١٩٩٨م، ويتوقع ان نصل لهذه المنطقة بالتحرير الشامل للتبادل التجاري من القيود الجمركية وغير الجمركية في بداية عام ٢٠٠٥م، ونظرا لان ما تحقق لا يلبي طموحاتنا فقد طرحت المملكة العربية السعودية مبادرة تهدف الى تفعيل العمل العربي المشترك تستند على الالتزام الاخلاقي بالتنفيذ والمشاركة والشفافية وتتمحور حول اطلاق عمل اقتصادي عربي مشترك يسهم في شد ازر الامة العربية. وسوف يتم النظر في هذه المبادرة خلال مؤتمر القمة العربية القادم المزمع عقده في تونس اوائل العام المقبل. وتأمل المملكة ان تقود هذه المبادرة مع الافكار الاخرى التي طرحها عدد من الدول العربية الى بلورة عمل عربي مشترك فاعل يحقق آمال الأمة العربية وتطلعاتها ويقوي قدراتها على مواجهة تحديات المعطيات الدولية الجديدة ويسهم في دعم جهود دولنا لتحقيق التنمية والازدهار ويعزز مساهمتها الايجابية في التنمية والبناء الحضاري في العالم.

وحول اهمية السلام في ارساء قواعد الاستقرار وتحقيق التنمية قال سموه: ولضمان تعزيز النتائج الايجابية لهذه الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتقدم الملموس في جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والمبادرات المتعددة المقترحة على الصعيدين الاقليمي والدولي سواء الخاصة بالشراكة او اقامة مناطق تجارة حرة او اصلاح الهيكليات والاوضاع الداخلية، فمن الضروري ازالة بؤر التوتر في المنطقة وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي وتلافي تبعات الحرب مع العراق وبناء العلاقات فيما بيننا وفقا لاسس سليمة مستندة الى المصالح المشتركة.

التنمية والسلام متلازمان فبدون السلام والاستقرار تتعثر جهود التنمية. وفي هذا الصدد قدمت المملكة المبادرة العربية للسلام التي اقرت بالاجماع بقمة بيروت عام ٢٠٠٢م كما دعمت كافة المبادرات الرامية الى تحقيق السلام الشامل والدائم في منطقتنا.

وان اعلان اسرائيل مؤخرا قبولها لخارطة الطريق بعد ان قبلها الجانب الفلسطيني يشكل خطوة جديرة بالترحيب شريطة ان يقترن ذلك بخطوات متتالية في اتجاه التطبيق الجاد والمتابعة الحثيثة لمراحل تنفيذ هذه الخطة. وان صدور قرار من مجلس الأمن يتبنى خارطة الطريق من شأنه ان يعزز مصداقيتها.

اما في ما يتعلق بالعراق، فلا بد من السعي لاخراجه من محنته الراهنة سريعا ليعود عضوا فاعلا في المجتمع الدولي، ووطنا مستقلا مزدهرا ينعم شعبه بالرفاه والامن والاستقرار، ويعيش بسلام مع جيرانه. ومن المؤمل ان يكون قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ الذي صدر بالاجماع بالموافقة على رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية المفروضة على العراق، حافزا ودافعا لتحقيق الامن والاستقرار الذي هو مطلب اساسي وهام لتنفيذ اي خطوات مستقبلية لاقامة حكومة عراقية تمثل جميع الفصائل العراقية وتكون قادرة على ادارة شؤونه ليكون ركيزة من ركائز الاستقرار بالمنطقة وانشاء علاقات ثقة وحسن جوار مع جيرانه.

ولابد في هذا الصدد من تضافر الجهود من اجل معالجة القضية العراقية بكل جوانبها وان تتحمل الامم المتحدة والدول الاعضاء في مجلس الامن وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة مسؤولياتها تجاه معالجة ما يجري في العراق وحماية حقوقه وتراثه الثقافي وتمكينه من ادارة شؤون بلاده بنفسه وتولي مسؤولية استغلال موارد العراق وثرواته الطبيعية.

وكما هي سياسة المملكة فانها ستعمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود اعادة الاستقرار والنماء في العراق. مؤكدين على اهمية ان يكون للامم المتحدة دور محوري يتعدى الشؤون الانسانية ليشمل عملية اعادة الاعمار وتشكيل الحكومة الوطنية العراقية وعودة العراق الى المجتمع الدولي كدولة عضو في جامعة الدول العربية ليمارس حقوقه ويتحمل واجباته في اطار الشرعية الدولية.

البناء للمستقبل في المملكة

وعلى صعيد الواقع الداخلي وخطط المملكة المستقبلية للمضي قدما في مسيرة الاصلاح قال سمو ولي العهد: لقد اوضح خادم الحرمين الشريفين منظور القيادة للمتطلبات الشاملة للاصلاح خلال المرحلة القادمة في المملكة العربية السعودية في كلمته بمناسبة افتتاح الدورة الحالية لمجلس الشورى. وهذا الخطاب قد تم احالته الى مجلس الوزراء ومجلس الشورى لوضع برنامج عمل تنفيذي لهذا المنظور في اطار زمني محدد.

اما ما تم اتخاذه من خطوات حتى الآن فقد تمثل في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كافة افراد المجتمع وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وتمشيا مع التزاماتها الدولية نتيجة لانضمامها الى بعض الاتفاقيات الدولية، واستكمالا لحركة المراجعة والتقويم الدورية المستمرة للانظمة والسياسات والاجراءات في المملكة بغرض تقويمها وتحديثها صدرت في السنوات الاخيرة بعض الانظمة الهامة مثل: نظام المرافعات الشرعية، ونظام للاجراءات الجزائية، ونظام للمحاماة، ونظام للمطبوعات والنشر، ونظام لتملك غير السعوديين للعقار واستثماره، كما قامت حكومة المملكة بالسماح بانشاء هيئة غير حكومية لحقوق الانسان تقدم بطلب انشائها مجموعة من المواطنين تساعد على حفظ الحقوق وتطويرها اضافة الى انشاء هيئة حكومية تعنى بحقوق الانسان.

وقد تضمنت تلك الانظمة اضافات ايجابية فيما يتعلق باستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لضمان تعزيز حماية حقوق الانسان وحرياته ومن ذلك ما يتعلق بتحقيق المساواة ومكافحة اي مظهر من مظاهر التفرقة او التمييز والقضاء عليه عند وجوده وبما يتفق مع المبادئ والاسس التي تقوم عليها سياسة المملكة اولا وروح العصر ومتطلباته ثانيا.

المملكة ومكافحة الارهاب

وفي ما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة المملكة لمكافحة الارهاب والتعريف باضراره قال سموه:

يشكل الارهاب تهديدا لحياة الآمنين وللاستقرار العالمي، واعاقة لجهود التنمية. والاعمال الارهابية هي في الحقيقة اعمال لا اخلاقية تتنافى مع مبادئ وسماحة واحكام جميع الاديان السماوية وبالذات الدين الاسلامي الذي يحرم قتل المدنيين والابرياء والمستأمنين وينبذ كل اشكال العنف والارهاب.

والمملكة العربية السعودية كانت مستهدفة من الارهاب وجاءت احداث تفجيرات الرياض في ١١ ربيع الاول ١٤٢٤هـ الموافق ١٢ مايو ٢٠٠٣ لتؤكد من جديد ان المملكة من الدول المستهدفة بالعمل الارهابي.

ولقد اكدت المملكة في العديد من المناسبات رفضها الشديد وادانتها واستنكارها وشجبها للارهاب بكافة اشكاله، وانها ضد الارهاب وتتعاون بفعالية مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحته.

كما ابدت المملكة استعدادها للاسهام بفعالية في اطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الامم المتحدة للتعريف بظاهرة الارهاب بمختلف اشكاله دون انتقائية او ازدواجية ومعالجة اسبابه واجتثاث جذوره وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

ان الارهاب لا وطن له ولا دين ولا جنسية، ومحاربته تتعدى قدرة بلد او مجتمع بعينه، وتتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي كافة. وفي هذا الصدد فقد دعمت المملكة واسهمت في الجهود الدولية لمحاربة الارهاب، حيث كانت من اوائل الدول التي صادقت على التوصيات الاربعين لفريق العمل المالي. وذلك في عام ١٩٩٩م وقد تم اعداد مشروع نظام غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب يخضع للمراجعة الاخيرة ويتوقع صدوره قريبا.

وبادرت المملكة بتطبيق قرارات مجلس الامن ذات الصلة بتجميد حسابات الاشخاص والكيانات الارهابية.

وعلى الصعيد الداخلي، تخضع التحويلات المالية لنظام متشدد اذ لا يسمح بالتحويلات الا من خلال البنوك، ولا يسمح للجمعيات الخيرية بالعمل في المملكة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك، وتخضع اعمالها وحساباتها للمراقبة والمراجعة من قبل الجهات الحكومية المختصة. وتعمل المملكة حاليا على اعادة تنظيم تلك الجمعيات الخيرية لاخضاعها لمزيد من الرقابة والمساءلة، ولاضفاء مزيد من الشفافية على اعمالها وانشطتها، وهذا المشروع في مراحله الاخيرة. ولضبط الجمعيات الخيرية السعودية خارج البلاد تعمل الحكومة على اصدار تشريع يحصر التبرعات الموجهة للخارج في جهة واحدة حتى لا يتسرب شيء منها الى انشطة او جهات مشبوهة.